الادخار الحكومي ودوره في التنمية الاقتصادية في العراق للمدة من (2000 -2012)

م.سجى فاضل جواد*

المستخلص:

هدف هذه الدراسة هو التوصل الى مدى فاعلية الأدخار الحكومي في النشاط الأقتصادي في العراق خلال المدة من 2000 الى 2012 استطاع العراق ان يحقق نتائج ايجابيه في مجال المدخرات الحكوميه بعد عام 2003 بسبب عودة استئناف تصدير النفط الخام وارتفاع اسعاره مما ادى الى زيادة الأيرادات النفطية من مجمل الأيرادات العامة ، اذ تراوحت نسبتها حوالي 93% من الايرادات العامة خلال مدة الدراسة ، ونتيجه لأحادية مصدر تمويل المدخرات الحكوميه لجأ الباحث الى دراسة سبل وسياسة تعبئة المدخرات الحكومية واهمها توسيع الموارد المتأتيه من الضرائب وتطوير كفاءة نظام الادارة الضريبية في مجالات التحصيل ومراجعة الاعفاءات الضريبية ومكافحة مختلف اشكال التهرب الضريبي من خلال تطوير قواعد المحاسبة الضريبية ، وتقليل الاعتماد على مبدأ التخمين ، كما يمكن اعتماد قوانين رادعه بحق المتهربين من اداء الضريبة ، مع ضرورة اتخاذ مبدأ الحرص في اداء الضريبة وبما يؤدي الى تعميق الوعي الضريبي .

كما يمكن زيادة المدخرات الحكومية عن طريق ترشيد الانفاق والذي يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي بحيث يتم توزيع هذه المنافع على الفرد او الطبقات التي بحاجه اليها ، والضغط على الانفاق المظهري وتعديل هيكل انفاق الاستهلاك الحكومي لصالح الانفاق الذي يؤدي الى زيادة الانتاجية واخيراً هناك جمله من التوصيات اهمها تطوير القطاعات الاقتصاديه الاخرى مثل القطاع الصناعي والزراعي والسياحه والنقل والتي تولد الايرادات الضريبيه وزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي .

المصطلحات الاقتصاديه :
الادخار المحلي ، الادخار الحكومي ، الايرادات النفطية ، الايرادات الضريبيه ، الموازنة العامة

Abstract

The goal of this study is to reach the effectiveness of the government's savings in economic activity in Iraq during the period from 2000 to 2010 .

Iraq was able to achieve positive results in the field of Government savings after 2003 due to the return to resume the export of crude oil and rising oil prices, which led to an increase in oil revenues of the total public revenues, as the increase ranged from about 98 of public revenues During the study period, and tend to unilateral funding Government Savings source turned to study ways and policy to mobilize Government Savings and most important expansion of resources derived from taxes and develop the efficiency of the tax administration system in the areas of collection and review Aalaafaouat tax and combat various forms of tax evasion through the development of the rules of accounting and tax, and reduce dependence on the principle of guessing, It can also adopt dissuasive laws

* جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد .
مقبول للنشر بتأريخ 2015/6/19

against tax evaders performance, with the principle of the need to take care in the performance, including tax and lead to a deepening awareness of the tax.
Government can also increase savings by rationalizing spending and that calls to control the benefits available from government spending so that these benefits are distributed to the individual or classes that need, and the pressure on spending phenotypic and modify the structure of spending Government consumption in favor of spending, which leads to increased productivity and finally there is a set of recommendations, the most important development of other economic sectors, such as industrial, agricultural, tourism and transport sector, which generates tax revenue and increase the proportion of its contribution to the GDP.

المقدمة :

يعد الادخار من اهم الموضوعات الاقتصاديه التي لقيت تركيزا كبيرا في التحليل والدراسات الاقتصاديه لما يمثله هذا المتغير من اهميه على المستوى القومي ، من حيث ارتباطه بالأستهلاك من جهه ، وبالأستثمار الخاص والحكومي من جهه اخرى وما يترتب على ذلك من وضع استراتيجيات لتنمية الادخارات المحلية على مستوى القطاع العائلي ورجال الاعمال والقطاع العام .

ويؤكد معظم الاقتصاديين ان نمو نسبة الادخار الى الدخل القومي وارتفاع معدلات نموه يؤدي الى نمو القدرة الانتاجيه ، لذا من الضروري ان تسعى الدول الناميه الى زيادة حجم الادخارات لديها لتسريع معدلات النمو فيها ولا يختلف الحال بالنسبه للعراق الذي يمثل احد البلدان المنتجه والمصدره للنفط والذي يعتمد على الايرادات النفطيه كمصدر اساسي ومهم من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ، لذا فإن ضرورة تنويع بنية مصادر تمويله وتقليل الاعتماد على ايرادات النفط لتحقيق معدلات نمو مرتفعه .

مشكلة البحث:

(يعاني العراق من ضعف في الاجهزة والوسائل المعتمدة في عملية تعبئة الموارد الحكومية واستخدامها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية) .

هدف البحث :

(التعرف على اوضاع المدخرات الحكومية من خلال معرفة هذة المدخرات واهم الوسائل المعتمدة لتعبئتها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي)

فرضية البحث :

(على الرغم من اهمية الادخار الحكومي في النشاط الاقتصادي بالعراق ،الا ان مدخراتة لايمكن الاعتماد عليها كمصدر اساسي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية)

وفي ضوء ما تقدم فأن ضرورات البحث اقتضت التركيز والاهتمام بالمباحث الرئيسة الأتية :

المبحث الاول : تشخيص المدخرات الحكوميه في العراق

المبحث الثاني : الادوات المعتمدة لتعبئة المدخرات الحكوميه في العراق

المبحث الثالث : السبل الكفيله لتطوير المدخرات الحكوميه في العراق

المبحث الاول : تشخيص المدخرات الحكوميه في العراق :

يتمثل الادخار الحكومي في العراق بالفرق ما بين الايرادات الجاريه والنفقات الجاريه ، اذ ان الفائض في ميزانية الدوله يعبر عن ادخاراتها والعجز يعبر عن ادخاراتها السالبه (القاضي ،1975،ص172) بوجه عام ، تتمثل الايرادات الجاريه في العراق من الايرادات النفطيه والايرادات الضريبه وغير الضريبيه والمتمثله بالرسوم والأتاوة والغرامات (الدومين)(kaldor.1964p254) والتي تمثل بدورها مصدرا اساسيا لزيادة المدخرات الحكوميه في اي دوله ، وقد ارتفعت هذه الايرادات بشكل كبير بعد عام 2003 بسبب زيادة الموارد النفطيه وتمثلت بحوالي (1133034) مليون دينار عام 2000 ارتفعت لتصل الى حوالي (15965688) مليون دينار عام 2003 لتصل الى حوالي (90435875) مليون دينار عام 2012 ، كما شكلت الايرادات الجاريه ما يقرب 24 % من اجمالي الدخل القومي عام 2000 ارتفعت لتصل الى ما يقرب 40 % في عام2012 ، ويعني ذلك ارتفاع الايرادات الجاريه بصوره اسرع من الدخل القومي وكما موضح في الجدول رقم (1) .

جدول (1)

تطور الايرادات الجاريه والنفقات الجاريه وبالاسعار الجاريه للمدة (2000 – 2012)(مليون دينار)

السنه	(1) الايرادات الجاريه	(2) النفقات الجاريه	(3) الدخل القومي	% 3 : 1	% 3 :2
2000	1133034	11525003	46634635	24	25
2001	1289246	14974034	36726501	35	41
2002	1971125	17627995	34677723	57	51
2003	15965688	46176463	25728748	62	181
2004	32982739	290663293	46923317	703	619
2005	40472686	224716461	65798567	615	342
2006	49046904	325976103	885431538	55	36
2007	54599451	39031232	100100817	545	389
2008	80252182	59403375	147641254	544	402
2009	55209353	52567025	120428411	458	436
2010	69521117	64351984	143029606	486	451
2011	85469811	68869312	153432543	42.1	47.1
2012	90435875	72724340	153024606	40.1	46.2

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديريه العامه للأحصاء والبحوث ، المجموعه الاحصائيه السنويه لسنوات متفرقه من 2000-2012 .

اما النفقات الجاريه ، فهي التي تتكرر بأنتظام كل عام وتتصف بالدوريه وتشمل دفع رواتب ونفقات البضائع والخدمات والتحويلات الجاريه بما فيها رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي ودفع الفوائد والتحويلات (حجير'1975،ص76) ، ولقد بلغت اجمالي النفقات الجاريه عام 2000 حوالي (11525003) مليون دينار ارتفعت لتصل الى (72724340) مليون دينار عام 2012 ، وشكلت من الدخل القومي حوالي (25%) عام 2000 ارتفعت لتصل الى حوالي (46%) عام2012 وكما موضح في الجدول رقم (1) .

وهكذا يتضح ان الايرادات الجاريه قد غطت النفقات الجاريه ، وقد بلغ معدل تغطيتها (983%) عام 2000 ، ارتفع الى حوالي (124%) عام 2012 ، مما ادى الى ارتفاع الادخار الحكومي خلال المدة ذاتها من حوالي (-194663) مليون دينار الى حوالي (7711535) مليون دينار ، وشكل الادخار الحكومي حوالي (-004) عام 2000 ارتفع الى حوالي (5%) عام 2012 من الدخل القومي وكما موضح في الجدول رقم (2)

جدول (2)

اتجاهات الادخار الحكومي في العراق (2000-2012)(مليون دينار)

السنه	معدل تغطية الايرادات الجارية للنفقات %	الادخار الحكومي	نسبه الادخار الحكومي الى الدخل القومي %
2000	983	-194663	-004
2001	861	-2081574	-06
2002	1118	2083255	06
2003	3458	113480417	441
2004	1135	39164097	83
2005	1802	180010399	271
2006	1505	164492937	21
2007	1399	15568219	156
2008	1351	20148807	137
2009	1051	2642328	27
2010	1081	5169133	37
2011	124.1	6600499	4.3
2012	124.4	7711535	4.9

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (1)

ان ارتفاع الادخارات الحكوميه في العراق بعد عام 2003 ادى الى زيادة هيمنة القطاع العام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ان القطاع كان له تأثير قليل على الناتج المحلي الاجمالي قبل عام 2003 والسبب يعود الى توقف تصدير النفط وانخفاض مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، ولكن بعد عام 2003 وعند عودة استئناف تصدير النفط والمساهمه في تكوين الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان مساهمه القطاع العام بدأت بالارتفاع وبنسب عاليه مما يعكس اهمية هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبته حوالي 14 % عام 2000 وارتفعت لتصل الى حوالي 65 % عام 2010 وكما موضح في الجدول رقم (3)

جدول (3)

نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الاجمالي

السنه	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة مساهمة القطاع العام الى الناتج المحلي %	14	16,1	24,8	74,7	75,6	72,3	70,2	69,1	73,3	68,3	65,4

المصدر : البنك المركزي العراقي،التقريرالاقتصادي السنوي لعام 2010

اما المجالات الاستثماريه لمدخرات القطاع العام خلال هذه المدة انحسرت بشكل كبير على القطاعات الخدميه (التعليم ، الصحه ، الامن ، ... الخ) حيث يشكل النفط نسبة 70 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي كما تبلغ نسبة مساهمه قطاع الخدمات حوالي 22% ، ومساهمة القطاع الصناعي نحو 1,5 % ، ومساهمة القطاع الزراعي لاتتجاوز نسبة 6,5 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات،2011،ص3) . يبدو جليا ان القطاع العام لم يستثمر هذه المدخرات في القطاعات الانتاجيه التي تساهم في توسيع قاعدة التراكم الرأسمالي بل تنفق وتبدد في قطاعات هامشيه من اجل الحصول على اعلى العوائد دون الاكتراث بنوعية القطاع ومدى اهميته بالنسبه لاقتصاد البلد مما يؤدي الى فقدان الاقتصاد القومي حجما لا يستهان به من المدخرات الحكوميه والتي كان من الممكن ان تستثمر في مجالات انتاجيه ، وبالتالي فأن مساهمته في تمويل التنميه الاقتصاديه تميزت بأنخفاضها مما اضعف من مكانته كمصدر تمويلي للتنميه .

المبحث الثاني

الادوات المعتمدة لتعبئة المدخرات الحكوميه

يمكن استعراض ، في هذا الصدد اشكال مختلفه من مصادر تمويل المدخرات الحكوميه في العراق وهذه المصادر هي :

1- القطاع النفطي
2- الايرادات الضريبيه
3- الاقتراض المحلي الحكومي
4- الاصدار النقدي (التمويل التضخمي)
5- ايرادات المساهمات الاجتماعيه والمنح وبيع موجودات غير ماليه

اولاً : القطاع النفطي :

يعد العراق من البلدان النفطيه التي تحتل موقعا متقدما بين الدول العربيه والعالميه المنتجه للنفط وبضخامة احتياطياته ، حيث يمتلك (115 مليار برميل) كاحتياطيات مثبته من النفط الخام (bp2007p7) ، ويأتي بالمرتبه الثانية دوليا . بينما يبلغ معدل انتاجه اليومي في عام 2000 حوالي (2601) الف برميل يوميا ، ارتفع ليصل الى حوالي (3340) الف برميل عام 2010 (الجبار،ص300) والذي يفترض حسب رأي المختصين ان يصل الى (6) مليون برميل يوميا (وزارة المالية ،قاعدة البيانات،ص9) ، ان هذا التدني في الانتاج الى حجم الاحتياطي يعكس بشكل خاص تخلف البنى التحتيه لكل من الانتاج والتصدير ويعكس عدم تحقيق الكفاءة الاقتصاديه .

اما عن الايرادات النفطيه فيمكن القول بأنها ارتفعت واخذت تتجه تصاعديا خلال المدة2003 – 2012 ، ان هذا الارتفاع في الايرادات لا يعود الى تحسن مستويات انتاج النفط ومستوى صادراته وانما الى الارتفاع الكبير الذي شهدت اسعار النفط الخام في الاسواق العالميه وكما موضح في الجدول رقم (4) ان حصيلة الايرادات النفطيه ارتفعت وتائرها وبشكل مضطرد ، اذ بعدما بلغت ادنى حصيله لهذا الايراد حوالي (15728387) مليون دولار عام 2003 وشكلت بذلك نسبه مقدارها (98,4%) من الايرادات العامة ونسبة (63,1) من الناتج المحلي الاجمالي واستمرت هذه الحصيله بالارتفاع وبشكل مستمر حتى بلغت عام 2012

بحصيله مقدارها (83179480) مليون دولار وشكلت نسبه مقدارها (80,2%) في اشارة واضحه على ضخامه اسهام القطاع النفطي الى الايرادات العامه . كما شكلت نسبة(42%) من الناتج المحلي الاجمالي .

وفيما يتعلق بجذب الشركات الاجنبيه والاستثمار في هذا القطاع فنرى ان القطاع النفطي في العراق يتسم بجمله من المواصفات تجعله محطا لجذب هذه الاستثمارات وذلك بسبب الاتي (وزارة المالية،الدائرة الاقتصادية ،ص10):

1) وجود كميات ضخمه من الاحتياطي مما يعني ان اي تحسن في عمليات تكنولوجيا الانتاج سيقود الى زيادة معدلات الاسترداد بالنسبة الى رأس المال الانتاجي .
2) قرب النفط من سطح الارض مما يؤدي الى انخفاض تكاليف انتاج البرميل الواحد منه .
3) تتواجد في العراق (73) حقلا مكتشفا في حين ان الانتاج قاصر على (15) حقل فقط ، والمعنى الاقتصادي لهذا الوضع من وجهة نظر التكاليف هو غياب مخاطرة مرحلة الاستكشاف وانخفاض تكاليف تطوير الحقل النفطي ، مقابل تصاعد عوائده في مرحلة الانتاج وهو امر يفسر تنافس شركات النفط الدوليه للحصول على عقود نفطيه في السابق والحاضر .

جدول (4)

نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الايرادات العامة للمدة (2003-2012)(مليون دولار)

السنة	الايرادات النفطيه	نسبة مساهمة الايرادات النفطيه الى الايرادات الكليه %	نسبة مساهمة الايرادات النفطيه الى الناتج المحلي الاجمالي %
2003	15728387	98,4	63,1
2004	32593011	98,8	68,1
2005	39453950	97,4	61,2
2006	46908096	95,6	55,2
2007	50747131	92,9	52,9
2008	79131752	98,6	55,4
2009	51719095	93,6	40,9
2010	66819670	95,2	42,8
2011	83769231	98,1	32,3
2012	83179480	80,1	41,1

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012

ثانياً : الايرادات الضريبيه :

تتمثل الايرادات الضريبيه في العراق من الضرائب المباشره والضرائب غير المباشره ، وتتسم هذه الموارد بالتكرار والدوريه ، لهذا فهي موارد جاريه تغطي نفقات جاريه (shet1974p149) .

تتمثل الضرائب المباشره في العراق في نوعين من الضرائب وهي ضريبة الدخل (الدخل والعقار) وضرائب رأس المال والتركات والعرصات (السامرائي ،2010،ص234) .

اما الضرائب غير المباشرة فهي الضرائب السلعيه (ضرائب كمركيه ، وضرائب راس المال المستثمر وضرائب الانتاج)، والضرائب على التداول والتصرفات (ضريبة الطابع ورسوم التسجيل العقاري ورسوم تسجيل السيارات) (جواد 2007،ص30) .

ولغرض التعرف على اوجه الضرائب على القيمة المضافة والضرائب على الاستيراد والتصدير من هذه الموارد فيمكن اعطاء صوره واضحه عن تطور الهيكل الضريبي في العراق للمدة(2000-2012)اذ نلاحظ ان ايرادات الضرائب ارتفعت بشكل مستمر ، فبينما بلغت حوالي (44920) مليون دينار عام 2000 ، ارتفعت لتصل الى حوالي(2250730) مليون دينار عام 2012 وبلغت ما تشكله من الناتج المحلي الاجمالي حوالي (39,1%) عام 2000 ، انخفضت الى حوالي (2,1%) عام 2012 وقد بلغت اجمالي الضرائب المباشرة حوالي1522882) مليون دينار عام 2000 ارتفعت الى حوالي (9624323)مليون دينار عام 2012 وكانت نسبة مساهمة ايرادات الضرائب المباشرة قبل عام 2003 منخفضه وقد سجلت اعلى نسبة عام 2000 حيث بلغت حوالي 34,2 من اجمالي الضرائب ويعزى ذلك الى تزايد الاهميه النسبيه للضرائب المباشرة وبالاخص ضريبة الدخل وذلك بعد تفعيل دور الضريبه لمواجهة الاعباء الماليه المتزايده في ظل انحسار الموارد الماليه الاخرى ثم بدأت بالانخفاض عام 2001 و 2002 لتبلغ حوالي (29,6%) و (26,6%) على التوالي . اما المدة من (2000-2012) نلاحظ ان متوسط نسبة مساهمه ايرادات الضرائب المباشرة هي 45,74% وهي نسبه منخفضه وذلك لارتفاع مساهمة الضرائب غير المباشره (ضرائب التجارة الخارجيه) وكانت اعلى نسبة مساهمه سجلتها هي 56,56% عام 2008 .

اما الضرائب غير المباشره ارتفعت قيمتها حوالي (292638) مليون دينار عام 2000 الى (1286407) مليون دينار عام 2012وكانت نسبة مساهمة ايرادات الضرائب غير المباشرة قبل عام 2003 مرتفعه وقد سجلت اعلى نسبه 73,4%عام 2002 ثم بدأت بالانخفاض بعد عام 2003 بسبب تزايد الاعتماد على الضريبة المباشرة وبالاخص ضريبة الدخل وسجلت اعلى ارتفاع لها عام 2005 بنسبة 62,18% من اجمالي الايرادات وكما موضح في الجدول :

جدول (5)

تطور الهيكل الضريبي ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2000 – 2012)(مليون دينار)

السنة	(1) الضرائب المباشرة	(2) الضرائب غير المباشرة	(3) اجمالي الضرائب	% 3:1	% 3:2	% نسبة اجمالي الضرائب الى الناتج المحلي
2000	152282	292638	444920	34:2	65,7	39,1
2001	158531	376166	534697	29:6	70,4	41,3
2002	155737	429534	585271	26:6	73,4	29,5
2003	—	—	—	—	—	0,03
2004	73613	81314	154927	47:51	52,5	0,9
2005	176844	290794	467638	37,8	62,2	1,6
2006	306872	282779	589651	52,1	47,9	1,2
2007	438931	662566	1101497	40,1	60,2	2,2
2008	579078	444672	1023750	56,6	43,4	1,2
2009	736119	1119475	1855594	39,7	60,3	7,8
2010	880262	1002818	1883080	46,8	53,3	2,1
2011	913242	725221	1638463	55.7	44.3	1.8
2012	9624323	1286407	2250730	42,9	57,1	2.1

المصدر : وزارة الماليه دائرة المحاسبه

ثالثاً : الاقتراض المحلي الحكومي :

يمثل الاقتراض الحكومي قيام الدولة بالاقتراض من الجهاز المصرفي أو الجمهور لغرض تغطية العجز في الموازنة العامة ويتم الاقتراض من البنك المركزي والمصادر التجارية ومؤسسات القطاع غير المصرفي وكما يأتي :-

1- الاقتراض من البنك المركزي :

يعدهذا النوع من اكثر الانواع التي اعتمدتها الدول النامية ويجري من خلال طريقتين الاولى من خلال السحب على المكشوف والذي يؤدي الى الاصدار النقدي الجديد بمقدار العجز في الموازنة العامة ، أوأن تقوم بأصدار السندات أو الحوالات(عبد الواحد ،2000،ص183) فنلاحظ في العراق قبل عام 2003 اعتمد على السحب على المكشوف واصدار السندات والحوالات بسبب الظروف التي مر بها العراق وانقطاع تصدير النفط.

اما المدة التي اعقبت عام 2003 فقد شهدت قيام الدولة بتأسيس مزادات حوالات الخزينة أذ بواسطتها يمكن الحصول على موارد قد لا يمكن اقتراضها بواسطة السندات طويلةالاجل . وتقبل البنوك و المؤسسات المالية على استثمار ما لديها من اموال فائضة بالنظر لما تتمتع به هذه الحوالات من سيولة ولقلة الاخطار التي يتعرض لها المقترضون وكما في الجدول رقم (6)

جدول (6)

حصيلة ايرادات حوالات الخزينة للمده (2004 – 2009) مليون دينار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حوالات الخزينه	1974700	3194100	301690	3219320	1892160	2529060

المصدر : - الموقع الالكتروني للبنك المركزي العراقي ، مزادات حوالات الخزينه www.cbi.iq

تبين من الجدول أن هناك تارجح في حصيلة الايرادات ، أذ بلغت اعلى حصيلة لها عام 2007 بمقدار يصل الى (3219320) مليون دينار أما أدنى حصيلة لعا بلغت في عام 2008 بمقدار (1892160) مليون دينار ويعود ذلك الى مدى حاجة الميزانية الى السيولة النقدية والى كلف اصدار حوالات الخزينة واهمها سعر الفائدة .

2- الاقتراض من المصارف الحكومية

اعتمد الاقتراض من المصارف على الحوالات قصيرة الاجل ، أذ نلاحظ من الجدول رقم (7) ان معدلات النمو كانت موجبة قبل عام 2003 بسبب رغبة الحكومة في توسيع شريحة المتعاملين لتشمل المصادر الحكومية والخاصة وتقليل الاعتماد على البنك المركزي لتجنب المزيد من الاصدار النقدي الجديد و بالتالي تقليل الآثار السلبية الناجمة من الاصدار الجديد .

وخلال المدة ما بعد 2003 بدأت نسبة الاقتراض بالانخفاض حتى عام 2009 أذ ارتفعت بشكل كبير بسبب الازمة العالمية و انخفاض اسعار النفط و كما موضح في الجدول رقم (7) .

جدول (7)

اجمالي الافتراض من المصارف التجاريه (مليون دينار)

السنة	اجمالي الاقتراض	معدل النمو السنوي %
2000	815344	12,8
2001	1267061	55,4
2002	1544497	21,8
2003	1340156	13,2-
2004	1242023	7,3-
2005	1200070	3,3-
2006	251500	79-
2007	519000	106,3
2008	500050	3,6-
2009	4478530	795,6
2010	5225287	16,1

المصدر : البنك المركزي العراقي - المديريه العامه للاحصاء والبحوث ، المجموعه الاحصائيه السنويه لعام 2007 - التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي لعام (2008-2010) .

3- الاقتراض من الجهاز غيرالمصرفي :

يتمثل بالاقتراض من الافراد و المؤسسات غير النقدية ، ويتم الاقتراض عن طريق طرح السندات الحكومية للاكتتاب العام ، ويشترط لنجاح هذه الوسيلة توافر المدخرات وأن يكون سعر الفائدة على هذه السندات موجبا" أي أعلى من معدل التضخم (الدليمي 2007،ص7)وأن هذا النوع غير فعال في العراق لمحدودية الاسواق المالية و انعدام ثقة القطاع الخاص بالحكومة وسلبية اسعار الفائدة وزيادة حجم الدين العام (العاني،2002،ص272) .

رابعاً : الاصدار النقدي (التمويل التضحمي) :

يتمثل التمويل التضخمي بالقروض التي تترافق بزيادة وسائل الدفع من خلال الاصدار النقدي وعن طريق الجهاز المصرفي والذي تستخدمه اغلب الدول النامية لتأمين الحصول على الموارد المالية لاغراض الاستثمار أو لتغطية الانفاق العام (kulkarry1966p2) ، وقد اعتمدت العراق الاصدار النقدي قبل عام 2003 لتمويل العجز في الموازنة العامة ولم يكن له دور في عملية تكوين المدخرات الحكومية وأن أعلى نسبة نمو في العملة المصدرة كان عام 2003 أذ بلغت حوالي109% والسبب يعود الى أن الحكومة في بداية عام 2003 عمدت الى زيادة الاصدار النقدي لتغطية متطلبات الحرب .

أما بعد عام 2003 فأن معدلات نمو الاصدار النقدي بدأت بالانخفاض والسبب هو دخول الايرادات النفطية في مجمل الايرادات العامة في تمويل الموازنة الحكومية وكما موضح في الجدول رقم (8) .

جدول (8)

العمله المصدرة ومعدل نموها في العراق للمدة من (2000 – 2010) (مليون دينار)

السنة	العملة المصدرة	معدل النمو السنوي %
2000	1521884	13
2001	1891210	24
2002	2700346	42
2003	5655458	109
2004	8020524	42
2005	10256512	28
2006	11916555	16
2007	1532225	31
2008	21304418	36
2009	24169401	13,4
2010	27507328	14

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديريه العامه للأحصاء والابحاث النشرة السنوية 2003 ، النشرة السنوية لعام (2002 – 2010)

خامساً : ايرادات المساهمات الاجتماعية والمنح وبيع موجودات غير مالية :

تتمثل ايرادات المساهمات الاجتماعية على اشتراك الموظفين في مساهمات الضمان الاجتماعي والتامين حيث يتبين من الجدول رقم(9) الى زيادة حصيلة أيرادات المساهمات الاجتماعية أذ بلغت عام 2003 حوالي 80 مليون دينار ارتفعت لتصل الى حوالي 44967 مليون دينار عام 2010 وبلغت نسبة مساهمتها الى الايرادات العامة حوالي 0,06% عام 2010 مما يعكس على ضعف نسبة مساهمة هذه الايرادات من مجمل الايرادات العامة .

اما ايرادات المنح فهي تعد ايرادات استثنائية والعراق في ظل ظروفه الراهنة استحوذ على اهتمام عدد من الدول المانحة والتي اتجهت الى تقديم منحها سواء أكانت عينية او نقدية فقد بلغت اجمالي المنح عام 2005 حوالي 189897 مليون دينار انخفضت لتصل عام 2010 حوالي 10168 مليون دينار وشكلت حوالي 0,01% من مجموع الايرادات العامة .

اما بيع الموجودات غير المالية فقد تقوم مؤسسات القطاع العام من بيع الموجودات غير المالية و بصورة دورية والتي تتمثل بالمباني و الالات ، ووسائل النقل ..... الخ ومن ملاحظة الجدول رقم (9) تبين أن أدنى حصيلة بلغت 276 مليون دينار عام 2003 ثم ارتفعت وبشكل مستمر حتى بلغت(31845) مليون دينار عام 2010 وبذلك فأن هذا الشكل من الايرادات حقق نسبة مساهمة 0,05% من مجموع الايرادات العامة لعام 2010 .

جدول (9)

ايرادات المساهمات الاجتماعيه والمنح وبيع موجودات غير ماليه ونسبتها الى الايرادات العامه للمدة (2003 – 2010)(مليون دينار)

السنة	المساهامات الاجتماعيه	النسبة %	المنح	النسبة %	بيع موجودات غير نقديه	النسبة %
2003	80	0,004	—	—	276	0,002
2004	463	0,002	—	—	209	0,001
2005	2349	0,007	189897	0,5	19083	0,05
2006	1119	0,002	10014	0,02	2565	0,01
2007	63901	0,17	638	0,001	6692	0,01
2008	23613	0,03	54935	0,06	56045	0,1
2009	31634	0,05	10112	0,02	94613	0,2
2010	44967	0,06	10168	0,01	31845	0,05

المصدر : وزارة الماليه ، دائرة المحاسبة

المبحث الثالث
السبل الكفيلة لتطوير المدخرات الحكومية في العراق

اتضح لنا مما سبق بأن تخلف المصادر المعتمدة لتعبئة المدخرات الحكومية ، هو السبب الرئيس في ضألة مستواها ، لهذا سوف نتناول في هذا المبحث السبل الكفيلة لتطوير هذه الوسائل و المتمثلة بما يأتي :-

1- تطوير الهيكل الضريبي .
2- تنشيط المشروعات العامة .
3- تحسين السياسة الاقتراضية المحلية .
4- تنظيم الانفاق الحكومي .

أولاً : تطوير الهيكل الضريبي

ان الضريبة هي احدى الوسائل الرئيسية لتمويل المدخرات الحكومية أذ يتسم الدور التمويلي للضريبة الى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية ، فتؤدي الضريبة دورا" اساسيا"في دعم القطاع العام ،مما يساعد على جذب رووس الاموال الوطنية و الاجنبية لبناء الهياكل الاساسية ، ومنها رأس المال الخاص ،غير أن راس المال الخاص لا يستطيع القيام ببعض المشاريع ،لذلك ليس هناك من وسيلة للنهوض بها الاعن طريق قيام الدولة وهو الامر الذي يحفز الدولة للاتجاه نحو تعبئة الموارد الحقيقية لاستخدامها في تمويل تلك الاغراض .

يتميز الاقتصاد العراقي بانخفاض الحصيلة الضريبية بالنسبة لدخله القومي و الايرادات العامة ويعود ذلك الى عدة اسباب اهمها : -

1- استنناف تصدير العراق للنفط الخام في منتصف عام 2003 وبشكل طبيعي مما دفع الى تقليل الاعتماد على الايرادات الضريبية .
2- كثرة السماحات والاقتطاعات و الاعفاءات في الضرائب المباشرة لاسيما ضرائب الدخل والتي تؤدي الى تأكل الوعاء الضريبي و بالتالي الحصيلة الضريبية ، فقد كانت الاعفاءات الممنوحة في قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 كثيرة اضافة الى الاعفاءات التي منحت بأمر سلطة الائتلاف المؤقته لسنة 2004 بعد أحداث عام 2003 كان لها الاثر الكبير في انخفاض نسبة مساهمة الضريبة في ايرادات الدولة أذ تم تخفيض ضريبة الدخل من 40% الى 15% وذات ثلاث مستويات أو شرائح (5% ، 10% ، 15%) ، كذلك تم تخفيض ضريبة الدخل العقاري من 35% الى 10% (الامر رقم 37 سلطة الائتلاف المؤقتة) .
3- كثرة التهرب الضريبي : قدم اسهم التهرب الضريبي في العراق الى تدني الايرادات الضريبية بسبب غياب القانون وعدم وضوح القوانين ، أذأعتاد أغلب المكلفين بدفع الضريبة الى كتمان نشاطهم الاقتصادي فمثلا" بعض الشركات لم توثق نشاطها لدى الضرائب فضلا" عن التزوير الذي يمارسه العديد من الموظفين و رجال الآعمال للتهرب من دفع الضريبة ، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة مساهمة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة على الرغم من اتساع حجم الشركات وقيام عدد هائل من المشروعات ، أذ بلغ عدد الشركات المحلية بعد عام 2003 في وزارة التجارة (26) الف شركة وفي سوق العراق للاوراق المالية(80) شركة بعد ان كانت (13) شركة قبل عام 2003 (عواد ،شبكة الانترنيت) .
4- ضعف فاعليةالسياسة الضريبية في تعبئة الوعاء الضريبي مع ازدياد حجم النشاط الاقتصادي وتنوعه ، فهناك انشطه كثيرة لاسيما بعيدة عن الوعاء الضريبي مثل عمليات السمسرة والوساطات و العمولات ، و الارباح الفعلية للاستيراد و التصدير ، ومتعهدوا التوريد و المقاولين ..... الخ .
5- جمود هيكل معدلات بعض الضرائب المباشرة وعدم تغييرها خلال فترات طويلة من الزمن كالضريبة على الارباح التجارية و الصناعية ، والضريبة على ارباح المهن الحرة .

ان عملية تفعيل مساهمة الايرادات الضريبية تتطلب أجراء اصلاحات يمكن ايجازها بما يأتي :

أ- ترشيد نظام الاعفاءات الضريبية ، وذلك من خلال اعتماد مبدأ التمييز بين مختلف الانشطة التي تشملها هذه الاعفاءات ، مع ايلاء قدر اكبر من الاهتمام بالمشروعات الصناعية و الزراعية بالمقارنة مع مشروعات ذات الصفة الخدمية
ب- تطوير كفاءة نظام الادارة الضريبية في مجالات التحصيل ومكافحة مختلف اشكال التهرب الضريبي من خلال تطوير قواعد المحاسبة الضريبية ، وتقليل الاعتماد على مبدأ التخمين ، كما يمكن اعتماد قوانين رادعة بحق المتهربين من أداء الضريبة ، مع ضرورة اتخاذ مبدأ الحرص في أداء الضريبة ، وبما يؤدي الى تعميق الوعي الضريبي .
ج- حصر انشطة القطاع الخاص وتقييمها و تقدير معدلات الضريبة الملائمة لها .
د- فرض ضرائب غير مباشرة (سلعية) بشكل تصاعدي على السلع المستوردة وغالبا ما تكون كمالية أو ترفيه تستهلك اساسا" من اصحاب الدخول الكبيرة ، فضلاً عن ضرورة اعفاء السلع الرأسمالية من الضرائب حتى لاتفوق الاستثمار والسلع والاستهلاكية التي لايمكن الاستغناء عنها ، بذلك فأن فرض الضريبة على السلع و على اساس الاستيرادات يميل الى أن يكون مقبولا" أو حتى مرغوبا" فيه و ذلك على اساس انه يتسم بالعدالة .

ذ- تفعيل استحصال الرسوم عن طريق زيادة رسم اعادة أعمار العراق وعدم ابقائه عن حدود 5% وزيادة مقدار الرسوم المستحصلة من ايرادات القطاع العام (رسوم الكهرباء ، ورسوم مياه الشرب ، رسوم الخدمات الصحية ،رسوم تسجيل السيارات ..... الخ) .

ر- تفعيل اقامة الدورات التدريبية للكوادر الضريبية بغية تطوير الادارة الضريبية في العراق و جعلها في حالة مواكبة مع التطورات العالمية في هذا الميدان .

ثانياً : تنشيط المشروعات العامة :

تتمثل مدخرات قطاع الاعمال العام في ارباح المشروعات التي يمتلكها القطاع العام وتتمثل اصلا" في الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف انتاجها (عجمية الليثي ص244) .

ولزيادة دور و تطوير فائض المشاريع العامة (مدخراته) تتمثل في الاصل بالقضاء على المشاكل والعراقيل التي يعاني منها هذا القطاع في العراق و التي يمكن ادراجها ضمن الاسباب الأتية :

(1) مستوى الكفاءة الانتاجية
(2) السياسة السعرية المتبعة في هذا القطاع
(3) ارتفاع النفقات المالية بسبب المسؤوليات الاجتماعية

1- مستوى الكفاءة الانتاجية

يعني بالكفاءة تمكن الوحدات الانتاجية من انتاج اكبرعدد من المخرجات بأستعمال قدر اقل من المدخلات اي عناصر الانتاج ويرتبط فائض قطاع الاعمال بكفاءة المشروعات ، والكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة لايعني بها زيادة الفائض عن طريق التوسع في أقامة المشروعات الجديدة بل يجب كذلك رفع كفاءة المشاريع القائمة كما أن الفائض من هذه المشروعات لا يجب أن يعتمد على رفع الاسعار لحجب تدهور الكفاءة للمشروع ، مما يسمح بمقارنة المشروعات العامة مع بقية المشروعات الاخرى ، الى جانب امكانية مقارنة ما تحققه الوحدات الاقتصادية وتظهر افضل اساليب الانتاج ودرجة الاستفادة من العناصر المختلفة .

ويعتبر معيار الكفاءة الانتاجية أحد اساليب تقييم أداء المشروعات والحكم على تحسين الاستخدام للموارد المتاحة ويقصد به العلاقة بين حجم الانتاج و الموارد المقدمة ، بحيث ترتفع الكفاءة بثبات الناتج مع المدخلات أو زيادة الانتاج مع ثبات العناصر المستخدمة ، أن زيادة و ارتفاع الكفاءة مع ثبات الاسعار يؤدي الى زيادة الفائض مع خفض الاسعار وزيادة الاجور ، مما يؤدي الى خلق حافز جديد لزيادة الانتاجية وبالتالي رفع الكفاءة الانتاجية (عطية ،2000،ص244) .

2- السياسة السعرية :

أن الاسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع عادة مالاتخضع لاعتبارات التكاليف و السوق ، وكثيرا" ما تتحدد الاسعار طبقا" لاعتبارات اجتماعية أو سياسية ، أذ تفرض الدولة قيودا" على اسعار منتجات هذا القطاع لكون الكثير من هذه المنتجات ذات استهلاك واسع ممايدفع بالدولة الى تخفيض اسعارها دون مستوى تكاليفها حتى تتناسب والدخول المنخفضة .

3- النفقات المالية :

من بين أهم العوامل المؤثرة على فائض المشروعات النفقات ويتميز القطاع العام عن الخاص من كون هذه النفقات مرتفعة ويرجع السبب الى عاملين اساسيين هما العماله ، والمسؤوليات الاجتماعية ، أذ تعتبر نسبة العمالة مرتفعة مقارنة بالقطاع الخاص بالرغم من كون المؤسسات التابعة للقطاع العام يتميز بكثافة رأس المال .

أما المسؤوليات الاجتماعية التي القيت على عاتق القطاع العام فتتلخص في أعادة توزيع الدخل و توفير الخدمات الاساسية لطبقات معينة من المجتمع ، لكن رغم ذلك نجد أن أغلب المؤسسات التابعة للقطاع العام قد فشلت في تحقيق هذا الغرض لكون أغلب السلع و الخدمات المقدمة من طرف هذه المشروعات تعد غير اساسية ، وبالتالي لاتستفيد منها الطبقة الفقيرة بل الطبقات الغنية و الحاكمة ، فضلاً عن عملية الاسراف في المصاريف من طرف هذه المؤسسات .

ثالثاً : تحسين السياسة الاقتراضية المحلية :

تمثل أهم المشاكل التي تواجه العراق بأختصار في عدم نماء العادة الادخارية وانتشار الاكتناز و عدم توفر سوق نقدية منظمة لتداول القروض القصيرة الاجل (أذون الخزانة ، الاوراق التجارية ، القروض المصرفية قصيرة الاجل) وكذلك عدم نضوج سوق رأس المال للتعامل في السندات الحكوميةوسندات الشركات التجارية والصناعية وشدة الميل الى الاحتفاظ بالاصول النقدية بصورة سائله لمواجهة الاحتياجات العارضة.

ولعدم الثقة في توظيف الاموال في المشروعات الاستثمارية بوجه عام . وبهذا يتعين وضع سياسات مناسبة لعلاج هذه المشاكل وغيرها وتوفير القروض لخدمة التنمية الاقتصادية ، ويأتي في مقدمة الاصلاح العمل على تنشيط سوق الاوراق المالية بأعتباره وعاءاً أدخارياً قادراً على تقليل الحاجه للاقتراض من

الجهاز المصرفي و على امتصاص جزء من القوة الشرائية الفائضة لدى الافراد ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ربط سعر فائدة السند بسعر الفائدة الممنوح للودائع الادخارية بالبنوك ، فاتساع التعامل بالسندات لا يتحقق اذا كان سعر الفائده الذي تمنحه السندات اقل من سعر الفائده الممنوحه في الاوعيه الادخاريه الاخرى، كذلك يمكن طرح السندات بفئات نقدية صغيرة بحيث يتمكن صغار المدخرين من الاكتتاب بها و توفير درجة عالية من السيولة لهذه السندات عن طريق السماح بتداولها في سوق الاوراق المالية .

كذلك يمكن تقليل الاعتماد المتزايد من قبل الحكومة غلى قروض الجهاز المصرفي ، والحد بالتالي من تزايد عرض النقود و أستخدام الاصدار النقدي الجديد بجرعات قليلة و متباعدة حتى يمكن الاقتصادالقومي أن يستوعبها مع استخدام وسائل الرقابة المناسبة على الاستهلاك والاستثمار دون الضغط على الاسعار ، أعتماداً على زيادة الطلب على النقود تبعاً لزيادة الناتج القومي وتوسيع القطاع النقدي في الاقتصاد ، وعلى استخدام القوة الشرائية الجديدة في تمويل الانتاج لاسيما في المجالات قليلة الكلفة التي تعطي ناتجاً سريعاً .

رابعاً : تنظيم الانفاق الحكومي :

أن الانفاق العام يستهدف تطبيق السياسة المالية و الاقتصادية التي تهدف اليها الدولة فهي تؤدي الى تحقيق المستوى الذي يحقق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة ، كما توفر الاستقرار ، ومن بين العوامل المحددة للانفاق العام سواء كان ذلك على نوع أو حجم التقلبات الاقتصادية ، أي أن الوضع الاقتصادي السائد يتحكم في نوع وحجم النفقة العامة ، لكن ذلك لايعني أن للدولة القدرة المالية في زيادة حجم الانفاق العام ، وبالرغم من ذلك مهما كان وضع الدولة وامكانية التوسع في انفاقها الجاري ، يجب عليها ان تقوم بترشيد هذا الانفاق أي وضع ضوابط وبحدود تسمح بأستخدام الانفاق العام على الوجه الامثل ، بمعنى ان للدولة امكانية التوسع في انفاقها الى الحد الذي لايتجاوز فيه الاضرار الحديه المترتبة على فرض الضرائب المستخدمة لتمويل المنافع المترتبه على اداء الخدمة العامة (شهاب ،1999،ص73) وبصفه عامة فإن ترشيد الانفاق العام يتم بالضغط على النفقات العامة و الادارية والاستهلاكية ، وعدم اللجوء الى التبذير في بعض النفقات غير الضرورية ، والحد من الضياع خاصة في المجالات التي يمكن تسميتها غيرمنتجه .

وبأعتبار الادخار الحكومي يتأثر بألانفاق الجاري والمتعلق بمجال الخدمات العامة ، فأنه يستلزم البحث عن الكيفية اللازمة لترشيد هذا النوع من النفقات ، بحيث يتم تحديد أهمية الخدمات الضرورية التي يمكن تمويلها الى أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية ، لآن الواقع يؤكد أن معظم النفقات الاجتماعية لاتصل الى الفئة التي يراد زيادة دخلها وتعظيم منفعتها ، بل في أغلب الاحيان تستفيد منها الطبقة الغنية والتي لها نفوذ السلطه ، مما ينبغي عدم خلق توازن اجتماعي وبالتالي لا يتحقق الهدف الاقتصادي على المدى البعيد والمتوسط نتيجة لعدم زيادة الطلب لآن العائد في صرف هذه النفقات لم يتحقق ، وبالتالي فأن ترشيد هذه النفقات لايعني تخفيضها بل يجب اختصارها على فئة معينة ذات دخل منخفض ، وبالتالي على الدولة القيام في هذا المجال بأتباع نظام الاولويات في تخصيص المواد العامة (زهران ،ص118) .

وبصفة عامة فأن ترشيد الانفاق في العراق يستدعي التحكم في المنافع المتاحة من الانفاق الحكومي ، بحيث يتم توزيع هذه المنافع على الفرد أو الطبقات بناءا" على الفئة التي يراد الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة ، بحيث يتم تحقيق نوع من العدالة في توزيع الدخول عن طريق الخدمات المقدمة من طرف الدولة ، مما يؤدي الى كون النصيب الاعظم من منافع الانفاق الحكومي يعود الى الطبقات التي ترغب السياسة المالية من رفع مداخيلها ، لآن ذلك سوف يؤدي في النهاية الى زيادة الطلب ، مما يعني امكانية توفير أوعية ضريبية جديدة سواء كانت هذه الاوعية في مجال الاستهلاكي أي ضرائب غير مباشرة أو في المجال الاستثماري ضرائب مباشرة .

الاستنتاجات :

1- ضعف الادارة المالية مع صعوبة تكييف الايرادات والنفقات العامة وتوجيهها الوجهة الصحيحة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

2- ارتفاع معدل تغطية الايرادات الجارية للنفقات الجارية ، أذ بلغ معدل تغطيتها حوالي (98,3%)عام 2000 ارتفع الى حوالي 108,1 % عام 2010 وهذا يعني ان الايرادات الجاريه قد ارتفعت بمعدلات اعلى من النفقات الجارية وتحقق أدخار حكومي بلغ حوالي (- 19366,3) مليون دينالر عام 2000 أرتفع ليصل الى حوالي (5169133) مليون دينار عام 2010 ، و بلغت أعلى نسبة للادخار الحكومي (44,1%) من أجمالي الدخل القومي

3- يعد القطاع النفطي المصدر الرئيس للموارد المالية في العراق وأن حصيلة الايرادات النفطية ارتفعت وتأثرها وبشكل مضطرب أذ بعدما بلغت أدنى حصيلة لهذا الايراد (15728387) مليون دينار عام 2003 وشكلت نسبة مقدارها98,4% من الميزانية العامة واستمرت هذه الحصيلة بالارتفاع وبشكل مستمر حتى بلغت اعلاها عام 2010 بحصيلة مقدارها (66819670) مليون دينار وشكلت نسبة مقدارها 95,2% مما يؤدي الى ضخامة أسهام القطاع النفطي الى الايرادات العامة خلال فترة الدراسة .

4- اوضحت الدراسة ان دور الضرائب المباشرة كان منخفضا" قياسا" الى الدور الذي مارسته الضرائب غير المباشرة في تعبئة المدخرات المحلية ، وبلغت أعلى نسبة للضرائب المباشرة حوالي 47,5% عام2004 من أجمالي الضرائب وأعلى نسبة للضرائب غير المباشرةحوالي 73,4% عام 2002 من أجمالي الضرائب .
5- أن الآعتماد المتزايد على الايرادات النفطية كان له الآثر الكبير في انخفاض الآهمية النسبية لمساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى في تمويل الموازنة العامة خصوصا" في المدة بعد عام 2003 ، فضلاً عن ضعف الدور التمويلي للضرائب وبالتالي ضعف دورها في تكوين المدخرات الحكومية
6- عدم فاعلية سياسة ادارة الدين العام الداخلي للعراق بدلالة انخفاض مستوى الاقتراض الحكومي ليشكل اقل من 1% من ايرادات الموازنة العامة لعام 2008

التوصيات :

1- العمل على توسيع قاعدة الايرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط كمورد رئيس وذلك بالعمل على تطوير القطاعات الاخرى مثل القطاع الزراعي والصناعي والنقل والتي تولد الايرادات الضريبية ، وتنشيط القطاع السياحي والعمل على زيادة نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
2- تفعيل الايرادات الضريبية من خلال أصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الادارية والتشريعية وتطوير طرائق تحصيل وجباية الضرائب بالشكل الذي يتماشى مع الاشواط التي قطعتها الانظمة الضريبية المماثلة في البلدان النامية عموما" والعربية خصوصا" كالنظام الضريبي في الاردن ..
3- العمل على اتباع سياسات مالية ونقدية من شأنها أن تعمل على تقليل معدلات التضخم وبما يؤدي الى نتائج لتحقيق تراكم المدخرات وفي الوقت نفسه يجب مراعاة أن لاتكون هذه السياسات سلبية على المستوى المعاشي للآفراد .
4- أعطاء أهمية للأكتتاب بالقرض العام وتشجيع طبقات المجتمع ذات الدخل المرتفع لأقراض الحكومة من خلال تقديم مزايا مجزية أضافة الى سعر الفائدة مثل ربط مبلغ القرض بالرقم القياسي للأسعار ، فالقرض العام أحد أدوات الادخار الحكومي خاصة أذا وجه لتمويل مشاريع استثمارية تفيد الاقتصاد العراقي ، اضافة الى دوره في الاستقرار النقدي لآمتصاص السيولة النقدية الزائدة في النشاط الاقتصادي وتقليل التضخم الذي يعاني منه الأقتصاد العراقي .
5- محاربة الفساد الاداري و المالي الذي يعد من أكبر المعضلات التي تواجه امكانية النهوض بواقع الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي .

المصادر:

الكتب :

1- السامرائي،قيس حسن عواد،المالية العامة والتشريع المالي ،دار ابن الاثير للطباعة والنشر،جامعة الموصل2010،ص234.
2- القاضي ،عبد الحميد محمد،مقدمة في التنمية والتخطيط ،دار الجامعات المصرية ،الاسكندرية ،1975،ص172.
3- حجير ،محمد مبارك،تمويل التنمية الاقتصادية ، الدار القومي للطباعة والنشر، مصر'1975 ،ص73
4- زهران ،حمدية، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية،دارالنهضة العربية ،مصر ،ص118.
5- شهاب ،مجدي محمود،الاقتصاد المالي ،الدار الجامعية ،1999 ،ص73 .
6- عبد الواحد،مبادئ اقتصاديات المالية العامة ،دار النهضة العربية،القاهرة ،2000 ،ص183.
7- عجمية ،محمد عبد العزيز،االليثي ،محمد علي ،التنمية الاقتصادية ،الدار الجامعية ،ص244.
8- عطية ،عبد القادر ،اتجاهات الحديثة في التنمية ،الدار الجامعية،2000،ص208.

البحوث والتقارير:

1- الدليمي ،عوض فاضل ،عجز الموازنة المالية المالية وظاهرة التزاحم المالي مع اشارة الى تجربة الاقتصاديات الصناعية والنامية ،مجلة الحقوقي ،العدد7 ،2007 ،ص23.
2- العاني،عماد ،اندماج الاسواق المالية الدولية اسبابة وانعكاساتة على الاقتصاد العالمي ،بيت الحكمة ،بغداد 2002 ،ص272 .
3- عبد الجبار ،عبد الستار،دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقة المستقبلية ،مجلة كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية،ص300 .
4- جواد ،سرمد عباس،سياسة الاصلاح في الموازنة العامة ،وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ،بغداد ،2007 .

5- عواد ،محمد جاسم ،التهرب الضريبي في العراق وسبل مكافحتة ،بحث منشور على الانترنت.
6- الامر رقم (37) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة.
7- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،تقرير عن مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2007-2010) ،تشرين الثاني ،2011 ،ص3.
8- وزارة المالية ،قاعدة البيانات ،الدائرة الاقتصادية.
9- وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية ،سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ،الانترنت،ص9.

المصادر الاجنبية:

1- nic0las kaldor"the role 0f taxation in economic development" n.c 1964 .p254
2- bp .statistical reviewof world energy .june.2009.p7.
3- m.l.seht."theory and practice of economic planning".six edition .ltd ,new delhi, 1974,p149
4- r.g.kulkarry,"deficit financing and economic development"india,1966,p2

.....
.....
.....